العقد الجديد وملف الطاقة في العراق

د. كريم وحيد

26 ايار 2026

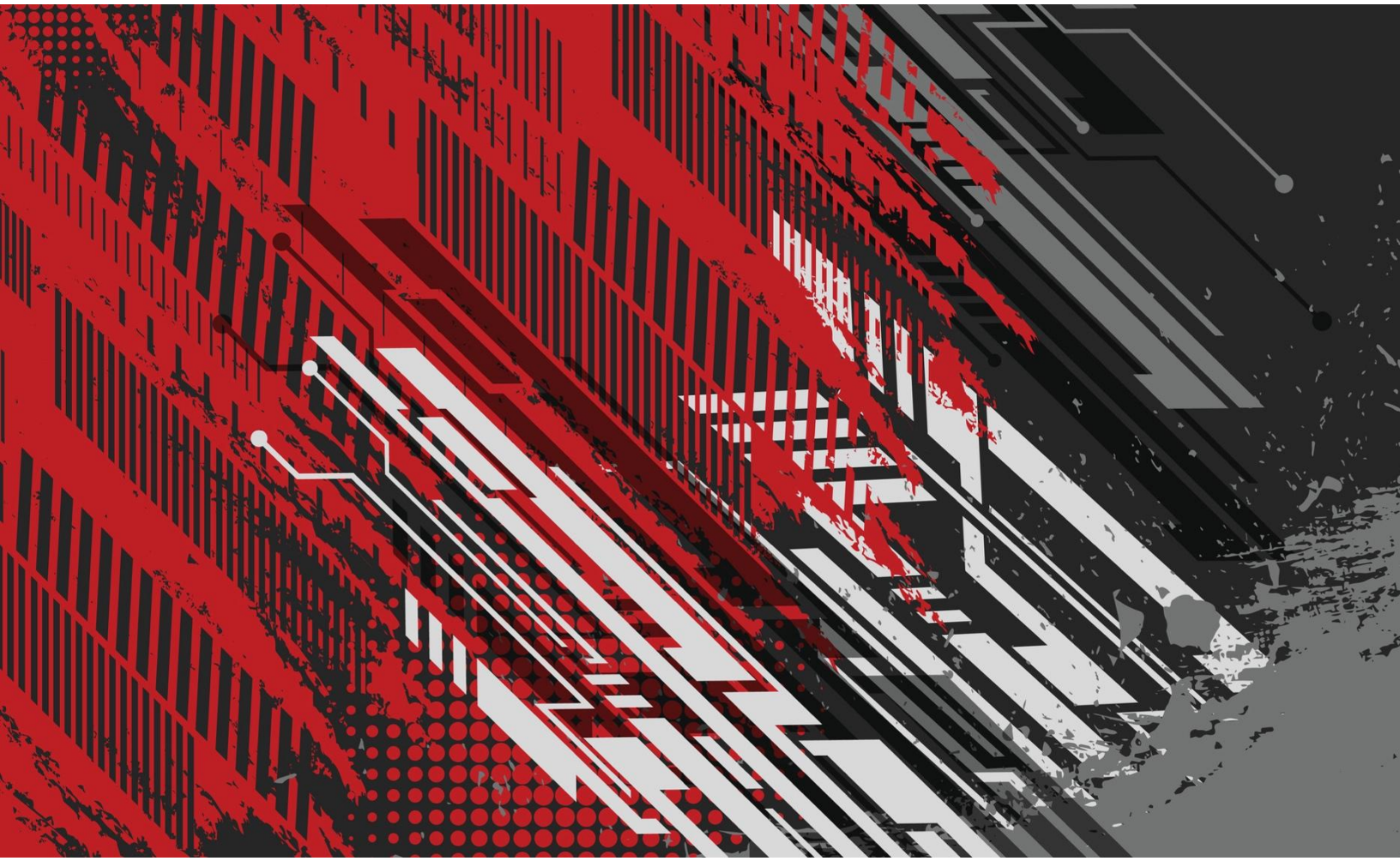

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

العقد الجديد وملف الطاقة في العراق:

عندما تفتقد الدولة الادارة الاستراتيجية لقطاع الطاقة ، سيتأثر حتما اداء الحكومة لهذا الملف المهم في تأثيره و الهش في تركيبته لضمان امنها القومي للطاقة ، كون يمثل ملف الطاقة الركن الاساس للاستقرار السياسي و الاقتصادي في العراق كونه مصدر الثروة الوحيد تقريباً، فالموازنات المالية العامة تعتمد اساسا على مردوداته المالية، ما يستدعي تكثيف الجهود للارتقاء به، و الأعداد لامتصاص الصدمات عند انهيار اسعار البترول ، لذلك فانه يحتاج الى إدارة فعّالة وحكومة قوية لتشريع قانون النفط والغاز الذي ركنته التجاذبات السياسية على رفوف البرلمان لسنين للسيطرة على فوضى السياسة النفطية.

ولتحسين اداء ومردودات القطاع النفطي وتطويره بما يخدم المرحلة الحالية والقادمة فانه يتطلب الإسراع بتنفيذ الإجراءات ادناه:

١- إعادة النظر في عقود جولات التراخيص التي اظهر انخفاض أسعار النفط هشاشتها. حيث ان كلف انتاج المتوسط الموزون لعقود الخدمة للحقول المنتجة الجديدة وكما يلي:

كلفة انتاج شركات عقود التراخيص، بمعدل انتاج اليومي 3 مليون برميل في اليوم بكلفة انتاج المتوسط الموزون 9.6 دولار لكل برميل:(١,٤دولارالكلف الاستثمارية +٧ دولار الكلف التشغيلية +١,٢ دولار ارباح الشركات النفطية).

-كلفة الانتاج الوطني، بمعدل انتاج يومي بمقدار 700 ألف برميل يوميا وبمعدل كلفة 1.25 دولار لكل برميل.

-كلفة عقود المشاركة في اقليم كردستان، وبمعدل انتاج اليومي 650 ألف برميل بمعدل كلفة 20 دولار لكل برميل.

٢- اتفاق منظمة دول الأوبك على تخفيض الإنتاج، كانت له تأثيراته على أسعار النفط في السوق، من خلال الزيادة الملحوظة في الأسعار في الفترة التي سبقت الأزمة في منطقة الخليج العربي، والاتفاق كان له وزنه في متغيرات السوق، بالرغم من أن انتاج دول المنظمة، لا تشكل إلا قرابة الثلث من الإنتاج العالمي. والعبرة تكمن في استمراره والتزام الدول المنتجة بحصصها. ومن الملاحظ في هذا السياق، أن العراق أصبح نقطة التوازن في المنظمة ولاعباً مؤثراً، سيزداد تأثيره بفعل إنتاجه، وتصديره، وزيادة احتياطاته، وعلاقاته.

ان الانخفاض السريع او "الصدمة" في إيرادات تصدير النفط كانت تبعاته سيّئة على الدول الأعضاء في اوبك خلال السنوات الماضية وأصبح عاملاً مؤثرا في استقرارها السياسي والاقتصادي، وخاصة من الصدمة الاعنف والاخيرة في عام ٢٠٢٠ والتي افقدت العراق عائدات بمعدل 40 دولاراً في اليوم لكل برميل نفط خام مصدّر، حيث ان خسارة دولار واحد عن كل برميل مصدر تعني خسارة الايرادات النفطية مبلغا سنويا مقداره واحد مليار دولار. ولقد كان متوقعا في ضوء هذه الصدمات ان تعتمد ادارة منظمة اوبك آلية واضحة لاستشعار الوضع السعري لسوق الطاقة العالمي في مراحله المستقرة والمتأرجحة بناء على استقراء حجم المعروض الخزني الحقيقي او "الوهمي"، وان لا تعمل بسياسة اطفاء الحرائق في امتصاص الصدمات بأن تلجأ لإلزام البعض من الاعضاء المنتجين الكبار بسقوف انتاجية محددة لتقليل تخمة المعروض وتعديل اسعار النفط في سوق الطاقة.

لقد كشفت هذه الصدمة المميتة غياب دور منظمة اوبك في المساهمة في استقرار سوق الطاقة العالمي، حيث كان ممكنا ان تستعيد اوبك عافيتها وتفرض الالتزام بقراراتها لو أنّها اصغت الى اصوات من داخل المنظمة طالبت بتعديل سياستها النفطية وتحصين المؤسسات التسويقية لأعضائها من مرضها تحسبا لتعرضهم "لصدمات" مميتة.

كما ان الادارات العراقية تتحمل مسؤوليّة الانهيار في الايرادات النفطية السابقة بسبب تأخرها وتقاعسها عن التنسيق الجانبي مع المملكة العربية السعودية كونها المنتج الاكبر في المنظمة ومع روسيا كونها الشريك الأكبر من خارج المنظمة لإيقاف حرب الأسعار.

٣- ان تشريع قانون النفط والغاز أصبح ضرورة اساسية لإدارة انتاج النفط والغاز وتطويرهما، وخسر العراق فرصة تأريخية بعدم تمرير القانون الذي أقره مجلس الوزراء في شباط 2007، فقد خضع لسجالات سياسية أضاعت توفير إطار قانوني وإداري للثروة النفطية، وأصبح القانون بصيغته القديمة، غير مجديا الآن. حيث يحتاج تفكيك القانون الى مفاصل أساسية ثلاثة: الأول، تنظيم العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات المنتجة، والثانية تنظيم الاستثمار الوطني في القطاع النفطي، والثالث تنظيم الاستثمار الأجنبي.

٤- الصناعة النفطية واستراتيجية وزارة النفط الاستخراجية

ان وزارة النفط ركزت في استراتيجيتها على تطوير قطاع استخراج النفط الخام وزيادة انتاجه لغرض الوصول الى اعلى طاقات متاحة من خلال جولات التراخيص، ولم تول الوزارة اهتمامها في الصناعة النفطية المتمثلة بصناعة المشتقات النفطية والغاز والتي تمثل الامن القومي والاستراتيجي للطاقة والصناعة والذي تتوقف عليها اساساً انتاج الطاقة الكهربائية والبتروكيمياويات والصناعات الاستراتيجية الأخرى.

حيث ان الشركات العالمية المتخصصة الاستثمارية النفطية ابتعدت عن المشاركة في بناء وتطوير صناعة المشتقات النفطية في العراق لشعورها بعدم الجدية من قبل قطاع النفط العراقي المعني بسياسة تطوير هذه الصناعة وتبنيها لسياسة زيادة انتاج وتصدير النفط الخام واستنزاف مكامنه .إن عدم تنفيذ وزارة النفط بالتزاماتها بتوفير المشتقات النفطية والغاز, دفعها الى استيراد المشتقات من زيت الوقود (الكازأويل) بمقدار10 مليون لتر/يوم, و استيراد 9 مليون لتر/ يوم من البنزين المحسن، و بسبب هذا الفشل يخسر العراق من موازنته الاتحادية ما مقداره 4 مليار دولار سنويا.

ان مجلس الوزراء العراقي سبق وان وافق في عام (2008) على انشاء ثلاث مصافي في (كركوك والعمارة وكربلاء) بسعة (150) ألف برميل/ يوميا وتكليف شركة (شو) الامريكية على اعداد التصاميم بمبلغ (150) مليون دولار. اضافة الى تكليف شركة فوستر ويلر الامريكية بإنجاز تصاميم مصفى الناصرية بكلفة 150 مليون دولار ليكون بسعة 300 ألف برميل والذي تم الغاؤه وتحويل موقعه الى مدينة الفاو الصناعية لاحقا. وبسبب تأخير التنفيذ لهذه المشاريع، اصبحت هذه التصاميم غير مناسبة وهدرت اموالها والجهود التي أعدتها.

وتامل حاليا الشركات المتخصصة في الصناعة النفطية خاصة في بناء المصافي الاستثمارية الكبيرة مشاركتها في بناء مشاريع الاستثمار في قطاع الصناعة النفطية العراقي الذي لا يزال غامضا وخجولا، بنهوض الدولة بهذا القطاع من خلال:

(التفعيل الجدي لقانون الاستثمار للمشتقات النفطية)، وتشجيع الشركات المتخصصة للمساهمة في تطويره. حيث ستستمر معاناة قطاع الكهرباء والقطاع الصناعي والمواطن من نقص في امدادات انواع الوقود ولسنوات قادمة إذا استمرت السياسة النفطية باستراتيجيتها الحالية.

٥- قانون شركة النفط الوطنية، وزارة النفط سبق وان أعدت نسخة من قانون شركة النفط الوطنية بعد أن اتسع نطاق عمل الصناعة الاستخراجية ، لذا من الضروري أن يتم ترشيق عمل الوزارة لتكون مسؤولياتها وضع السياسات والتخطيط والتسويق للوزارة, وأن تشكل مؤسسات أخرى كشركة وطنية عامة أخرى للمصافي،

و اخرى للغاز مع توسيع مهام شركة خطوط الأنابيب الوطنية والإبقاء على شركة سومو ضمن كيان وزارة النفط كون مهمتها سيادية معنية بتسويق السلعة السيادية الوحيدة في البلد وفق المادة الدستورية 110 أولا، لتكون شركة سومو من ضمن تشكيل سيادي تجنبا من تجميد أموالها المنقولة وغير المنقولة بسبب أحكام قضائية دولية عند حدوث مخالفات تسويقية اقليمية ، وفق هذه الأسس وأسس موضوعية ذات طبيعة قانونية وفنية ، تم اعداد صياغة مسودة قانون شركة النفط الوطنية من قبل وزارة النفط و نخبة من المختصين العراقيين. لم تعتمد هذه المسودة من قبل مجلس الوزراء، وتم استخدامها من قبل مجلس النواب بعد إجراء العديد من التغييرات بما ينسجم مع الرغبات السياسية للكتل من تفريغها من أهم أهدافها (تمكين شركة النفط الوطنية من القيام بتطوير الحقول وبناء منظومات تجميع النفط ومعالجته وتصديره بالجهد الوطني)، لتكون مسؤولية شركة النفط الوطنية فقط عن إدارة المال العام.

مما يتطلب مراجعة قانونها واعتبارها شركة قابضة تنظيمية مملوكة للدولة، بما يتعلق بالصناعة الاستخراجية وحسب الصيغة التي اعدتها وزارة النفط من قبل مجلس الدولة.

عن الكاتب: د. كريم وحيد. وزير الكهرباء العراقي الأسبق

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600